بسم الله الرحمن الرحيم

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
MISSION PERMANENTE AUPRES DES NATIONS UNIES

الجمهوريّة الاسلاميّة الموريتانيّة
البعثة الدائمة لدى هيئة الأمم المتحدة

PRESS RELEASE

خطاب

معالي السيد/ محمد فال ولد بلال

وزير الشؤون الخارجية والتعاون في

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

أمام

الدورة التاسعة والخمسين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك بتاريخ 29 سبتمبر 2004

المراجعة عند الإلقاء

116 EAST 38TH STREET NEW YORK, NY 10016 TEL: (917) 256-0443 FAX: (917) 256-0468

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على نبيه الكريم

السيد الرئيس،

يسعدني، باسم وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، ونحن واثقون من أن تجربتكم الغنية وخبراتكم العالية ضمان لنجاح أعمال دورتنا الجديدة.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر إلى سلفكم السيد / جليان روبرت هنت، وزير الخارجية والتجارة الدولية في سانت لوسي الذي أدار أعمال الدورة السابقة بجدارة وإقتدار.

وأود أن أتوجه بتهانئنا الحارة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد / كوفي أنان، ولجميع معاونيه على ما بذلوه من جهود طيبة في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة لمنظمتنا.

وأشيد هنا بالنشاطات الهامة التي تمت خلال الدورة المنصرمة، منها الإجتماع الوزاري الخاص ضمن دورة المجلس الإقتصادي والإجتماعي بنيويورك حول تعبئة الموارد وتهيئة المناخ للقضاء على الفقر من خلال وضع برامج تدخل لصالح الدول الأقل نموا. وقد كان لبلادنا شرف إحتضان ورشة جهوية خلال شهر ابريل الماضي للتحضير

لهذا الإجتماع شملت قطاعات حكومية وشركاء دوليين ومنظمات المجتمع المدني على مستوى المنطقة.

ونحن نثمن الجهود المتعلقة بتحديد الأولويات والإجراءات الواجب إتخاذها لتنفيذ توصيات مؤتمر مونترى الخاص بتمويل التنمية، ولتطبيق قرارات جوهانزبورغ حول التنمية المستديمة وكذا أهداف التنمية للألفية الراهنة.

ولا يسعني هنا إلا أن أسجل أن بلوغ تلك الأهداف لن يتسنى ما لم تتضافر الجهود على مستوى مجموعة الثمانية والدول الصناعية عموما في إتجاه المزيد من الدعم والمساندة والبذل لصالح الدول النامية.

السيد الرئيس،

إن تحقيق أهداف التنمية والأمن والإستقرار يظل مرهونا بالمعالجة الفعالة لمعضلة العنف والإرهاب. ولما كانت الشمولية سمة بارزة لظاهرة الإرهاب، فإن معالجتها يجب أن تكون شمولية كذلك، وأن تستند إلى عمق فكري وثقافي يقوم على التكامل بين حضارات الأمم وعلى رفض الصدام والتنافر فيما بينها. كما انه من الأهمية بمكان أن لا نغفل تأثير التفاوت المجحف في مستويات النمو بين الدول الغنية والدول الفقيرة، بإعتبار أن الفقر والتخلف الإجتماعي والعلمي والتكنولوجي من أهم أسباب التوتر وعوامل تغذية العنف والتطرف.

والواقع أن تنامي ظاهرة الإرهاب وما تثيره من رعب ودمار يفرض على المجموعة الدولية مزيدا من التشاور والتنسيق ومضاعفة الجهود في سبيل مواجهة هذه المخاطر التي تهدد البشرية جمعاء.

وإننا في موريتانيا ندين الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، بما فيها إختطاف وقتل الرهائن، ونؤكد من جديد إلتزامنا بمكافحة هذه الظاهرة الغريبة على مجتمعنا وقيمنا الإسلامية السمحة التي تنبذ العنف والتطرف وتدعو إلى الحوار والتفاهم والتسامح وقبول الآخر.

السيد الرئيس،

لقد بات واضحا أن إستمرار فشل المجتمع الدولي في الوفاء بإلتزاماته المتعلقة بتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل هو السبب الأول في إنعدام الأمن والإستقرار في المنطقة، وفي تنامي ظاهرة التطرف والعنف التي يعاني منها الجميع.

وعليه، فقد آن الأوان للأسرة الدولية، ممثلة في مجلس الأمن الدولي، وهذه الجمعية العامة الموقرة، وكافة القوى الإقليمية والدولية بما فيها أطراف اللجنة الرباعية، آن لهم أن يتحدوا من أجل إحلال السلم والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي عانت بما فيه الكفاية، وعانى معها العالم من ويلات الحروب وآثارها المدمرة، وأن يتبنوا ويعملوا على تنفيذ مبادرة السلام العربية التي تضمن بموجبها الدول العربية لإسرائيل سلاما شاملا وعلاقات طبيعية واعدة، مقابل إنسحاب كامل من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران يونيو 1967، وإقامة دولة فلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

ومن البديهي إنه لا سبيل إلى تحقيق هذا الهدف النبيل، إلا بالعمل على إحياء عملية السلام المتعثرة، وإستئناف

المفاوضات على كافة المسارات، طبقا لمرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخطة خارطة الطريق، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

إننا نتابع بإهتمام تطورات الوضع في العراق، ونحرص على وحدته أرضا وشعبا وعلى سيادته وإستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ونؤكد من جديد مساندتنا للشعب العراقي الشقيق، ومجلسه الوطني الإنتقالي، وحكومته المؤقته من أجل التغلب على الصعوبات التي تعترض تطلعاتهم نحو تحقيق الأمن والإستقرار، وبناء مؤسسات الدولة.

كما نتابع بنفس الإهتمام تطورات الوضع في منطقة دارفور، مرحبين بالجهود القيمة التي تبذلها الحكومة السودانية، بالتنسيق مع الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، لمعالجة النواحي الإنسانية والأمنية والسياسية للأزمة، مطالبين القوى الإقليمية والدولية بدعم هذه الجهود، وبإعطاء الحكومة السودانية ما يكفي من الوقت للوفاء بإلتزاماتها، بعيدا عن التلويح بالتدخل العسكري القسري أو بفرض عقوبات، وبعيدا كذلك عن أي دعاية مغرضة قد تحاول إعطاء صفة "العنصرية" أو "الطائفية" لما يجري في دارفور، وهو أبعد ما يكون عنها.

وفي هذا المقام أود أن انوه بالنتائج الطيبة التي حققتها محادثات السلام في آبوجا وانجامينا برعاية الإتحاد الإفريقي.

وفيما يخص الصحراء الغربية، فإن موريتانيا تدعم المساعي التي تقوم بها الأمم المتحدة وأمينها العام لإيجاد حل نهائي يضمن الإستقرار في المنطقة ويحظى بموافقة جميع الأطراف.

وعلى مستوى قارتنا الإفريقية، تنوه بلادي بالمقررات التي اعتمدت مؤخرا من قبل مؤسسات وهيئات الإتحاد الإفريقي، وخاصة البرنامج الإستراتيجي للتنمية الذي يشكل إطارا مؤسسيا لخطة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، وكذلك إنشاء برلمان إفريقي ومجلس للأمن والسلم، سعيا من قادة القارة إلى بناء فضاء سلام وأمن يساعد على تجاوز تحديات العصر.

وعلى الصعيد الدولي، تجدد موريتانيا موقفها المؤيد لجمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني، وفقا للقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتثمن الجهود التي تقوم بها حكومة الصين الشعبية لتوحيد البلاد بالطرق السلمية.

السيد الرئيس،

إن لبلادي شرف رئاسة الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، وبتلك المناسبة أود أن أشير إلى أنه في إطار عملية التطوير والإصلاح المطروحة على مستوى العالم العربي، أكدت القمة العربية في تونس إرادة الدول العربية مجتمعة في مواصلة عملية الإصلاح الجارية، من خلال تعزيز الممارسة الديموقراطية، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية في الشأن العام، وإحترام حقوق الإنسان، والنهوض بمكانة المرأة، على أن يكون هذا الإصلاح

تدريجيا، نابعا من المنطقة، غير مفروض عليها من الخارج، ومنسجما مع نسيجها الإجتماعي وموروثها الثقافي والحضاري.

ونحن في موريتانيا، نواصل جهودنا في هذا الإتجاه بقيادة رئيس الجمهورية السيد / معاوية ولد سيد أحمد الطايع، لبناء دولة القانون، وتعزيز سياسة الحكم الرشيد على المستوى السياسي من خلال تطوير نظام ديمقراطي تعددي يرعى حقوق الإنسان، ويضمن حرية الصحافة، ويوفر الحريات الفردية والجماعية.

وعلى المستوى الإقتصادي والإجتماعي تم إدخال إصلاحات عميقة مكنت من السير قدما في طريق تحديث الإدارة العمومية وتحسين أدائها وترشيد الإنفاق العام، وتحرير المبادرات الخاصة، وتشجيع الإستثمار، ومحاربة الفقر والجهل والأمية، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن من تعليم وصحة وماء صالح للشرب وسكن لائق.

السيد الرئيس،

يعكس ميثاق منظمة الأمم المتحدة التطلعات المشتركة لشعوب العالم نحو تحقيق التنمية وإستتباب الأمن والسلم الدوليين.

ومن الواضح أن التغيرات الكبيرة التي شهدتها الساحة الدولية تتطلب مراجعة النظام الهيكلي لمنظمة الأمم المتحدة في إتجاه توسيع دائرة التمثيل داخل مجلس الأمن ليشمل مناطق أساسية مثل إفريقيا وأمريكا الاتينية ومجموعات هامة تتجاوز حدود المناطق والأقاليم، على غرار المجموعة

العربية، فضلا عن دول صناعية بارزة تقدم مساهمات كبيرة لمنظومة الأمم المتحدة مثل ألمانيا واليابان، وذلك تجاوبا مع المتغيرات الجديدة، ورغبة في أن يعكس مجلس الأمن على نحو أفضل حقائق وتنوع عالم اليوم.

وكلنا أمل في أن تتضافر جهود المجموعة الدولية من أجل تعزيز التضامن العالمي، وقيام نظام دولي جديد أكثر توازنا وعدلا وإنصافا، يصون السلم والأمن، ويضمن الحياة الحرة الكريمة للجميع.

أشكركم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.